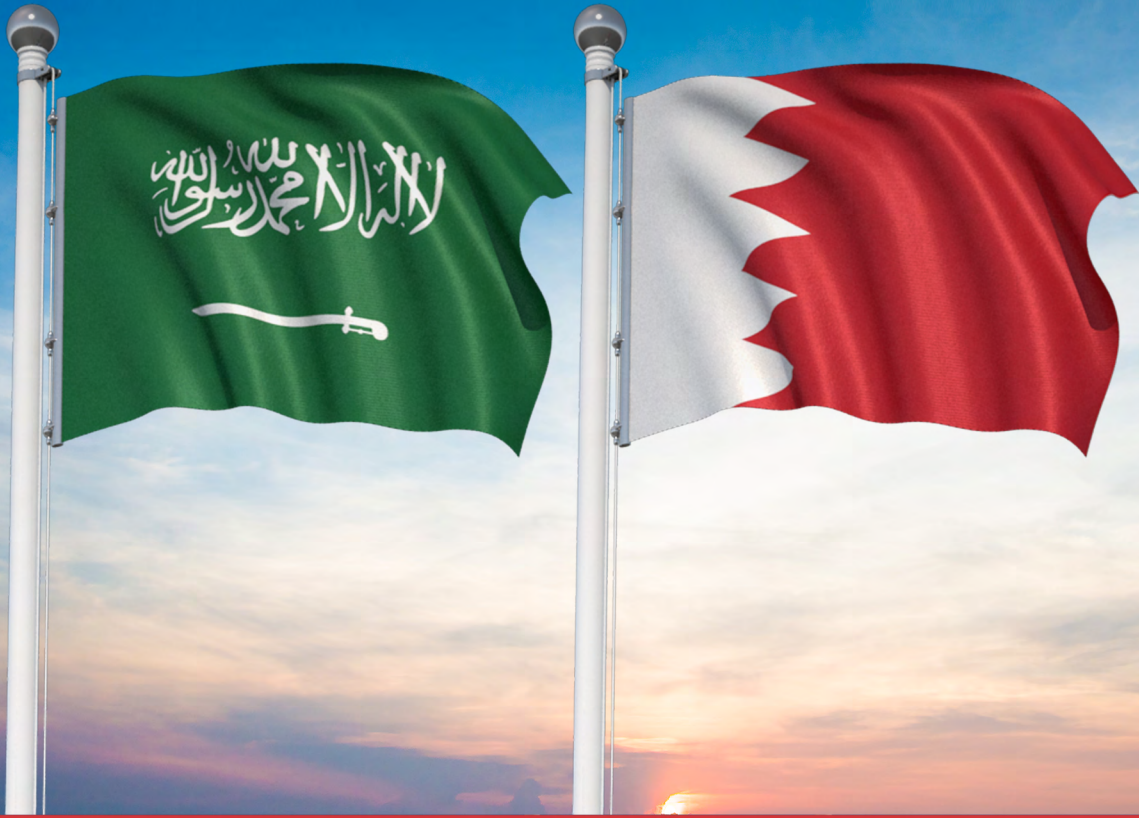


التجارة تحت المجهر



التبادل التجاري
بين البحرين والمملكة العربية السعودية

يونيو 2024



مقدمة

تعود أصول العلاقات بين البحرين والمملكة العربية السعودية كدول إلى الدولة السعودية الأولى (1745-1818) ثم توصلت في عهد الدولة السعودية الثانية (1840-1891)، وصولاً إلى اللقاء الأول بين الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والشيخ عيسى بن علي آل خليفة في البحرين. وتزداد الروابط تقارباً وقوة على جميع المستويات بناءً على المواقف المتشابهة للبلدين في العديد من القضايا، وروابط القرابة واسعة النطاق بينهما، وتراثهما ومصيرهما المشترك. كما طرح البلدان وجهات نظر مشتركة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودمجاً مساعيهما في العمل الخليجي والعربي والدولي.

تعد المملكة العربية السعودية خامس أكبر شريك استيراد للبحرين وأكبر شريك تصدير، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 3.9 مليار دولار أمريكي في 2023.

ولفترة طويلة، كانت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين، حيث تعود الأنشطة التجارية بين البلدين إلى عدة عقود. كما تشكل المملكة العربية السعودية عمقاً استراتيجياً اقتصادياً للبحرين، كونها سوق اقتصادي كبير للقطاع الخاص البحريني لترويج بضائعه ومنتجاته.

وتمثل البحرين امتداداً للسوق السعودي في الترويج للسلع والمنتجات السعودية، وفي هذا السياق يلعب مجلس رجال الأعمال البحريني والسعودي دوراً رئيسياً في زيادة حجم المشاريع الاقتصادية والمشاركة.

كما ان الإعلان عن افتتاح مكتب تمثيلي للشركة السعودية البحرينية للاستثمار لا يساهم في تحفيز الاقتصاد بين البلدين فقط، انما يساعد كلا البلدين على القفز وتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي لتحقيق الرؤى الاقتصادية الطموحة للمملكتين الشقيقتين ويدفع باتجاه التغيير الإيجابي المستدام الذي تقوده قيادة كلا البلدين بشغف بهدف توطين التقنيات والمعرفة، وتكوين شراكات استراتيجية.

المصادر: Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Information and e-Government Authority, BNA



مقارنة اقتصادية بين البحرين والمملكة العربية السعودية

البحرين	المملكة العربية السعودية	
معلومات عامة		
1.5 مليون	32.2 مليون	السكان
786.5	2,149,690	المساحة (كيلو متر مربع)
0.38 دينار بحريني	3.75 ريال سعودي	سعر صرف العملات (1 دولار أمريكي)
الناتج المحلي والأسعار		
(نسبة التغير السنوي/دولار أمريكي)		
4.89%	7.49%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2022)
\$28,782	\$34,454	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2022)
الحكومة		
(Contribution as a proportion of GDP)		
29%	28%	الإنفاق الحكومي (2022)
117%	24%	الدين العام (2022)
التجارة		
المملكة العربية السعودية، الامارات		شركاء التصدير الرئيسيين (2023)
العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية	الصين، اليابان، الهند	
الولايات المتحدة، الامارات العربية المتحدة، البرازيل	الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات العربية المتحدة	شركاء الاستيراد الرئيسيين (2023)
المؤشرات الاقتصادية الأخرى		
0.3%-	2.3%	التضخم (2023)
1.6 مليار دولار أمريكي	28.8 مليار دولار أمريكي	الاستثمار الأجنبي المباشر (2023)
التصنيفات الدولية		
B+	A	وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (2023)
54 th	69 th	مؤشر الحرية الاقتصادية (2024)
34 th	40 th	مؤشر التنمية البشرية (2023-2024)

المصادر: Heritage, S&P Ratings, IMF, UNDP Human Development Reports, Information and e-Government Authority, Mofne Annual report 2023.

World Bank, General Authority for Statistics

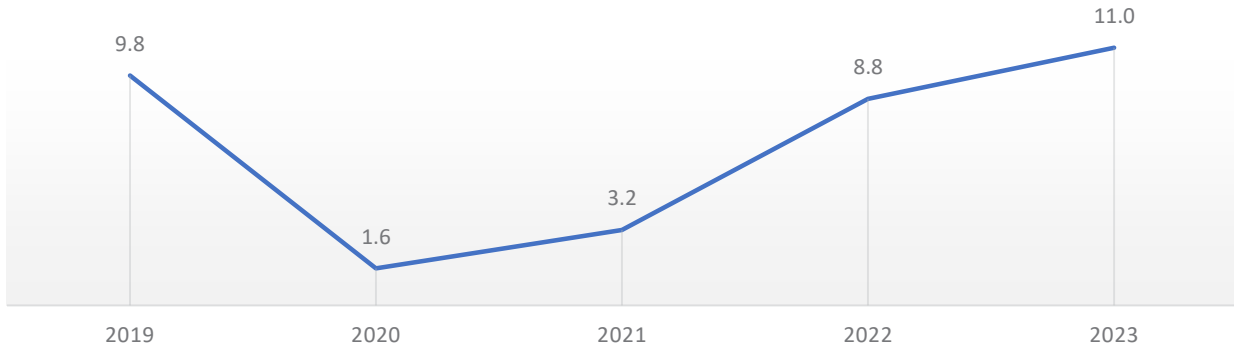


العلاقات بين البحرين والمملكة العربية السعودية

- السياح

الزوار السعوديون الوافدون (مليون)

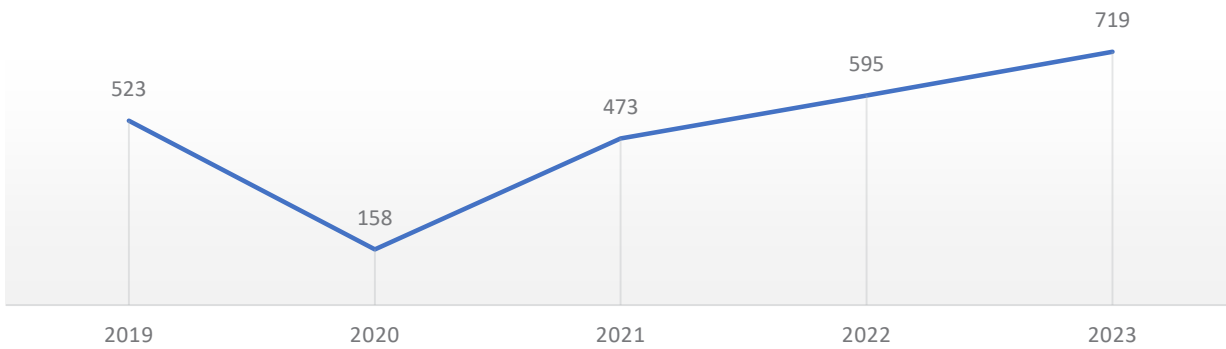
زيادة بنسبة 12% من 2019 الى 2023



- العقارات

عدد السعوديين المالكين للعقارات في مملكة البحرين

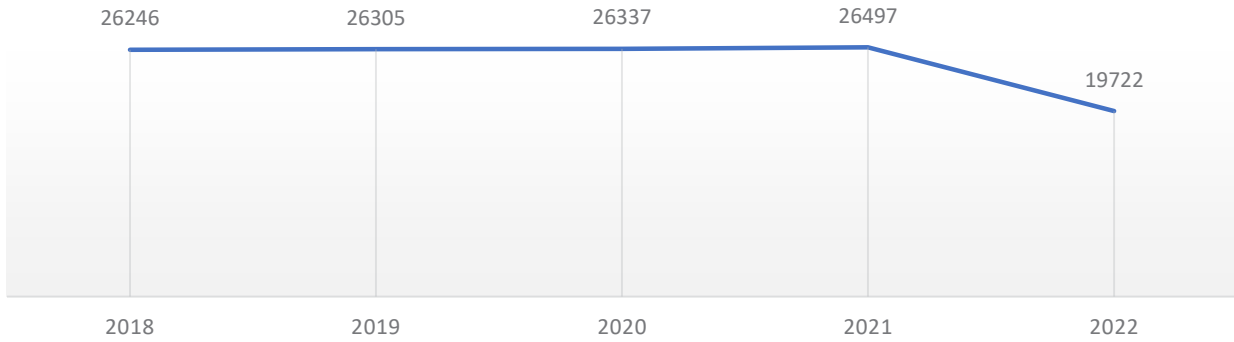
زيادة بنسبة 37% من 2019 الى 2023





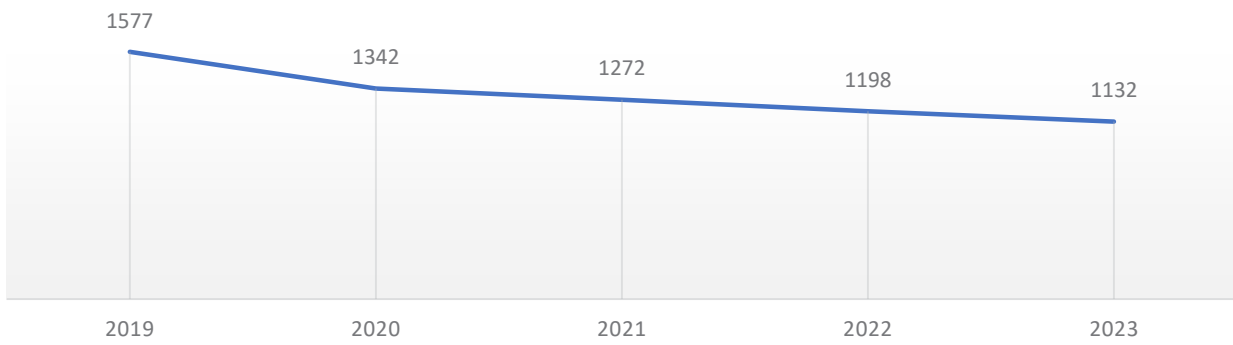
- الاستثمارات

عدد المساهمين السعوديين في الشركات المساهمة في البورصة
انخفاض بنسبة 25% من 2018 إلى 2022



- الطلاب

عدد الطلاب السعوديين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية
انخفاض بنسبة 28% من 2019 إلى 2023



المصدر: Information and e-Government Authority



اقتصاد البحرين



يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل

اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي تركز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة قد أعلنت عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.



- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 % في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصادر: International Trade Administration, Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB



الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.57% في عام 2024.

المؤشرات الرئيسية	2021	2022	ت 2023	ت 2024	ت 2025
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	39	44	45	47	49
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	2.59	4.89	2.62	3.57	3.16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	26,116	28,782	28,262	28,876	29,337

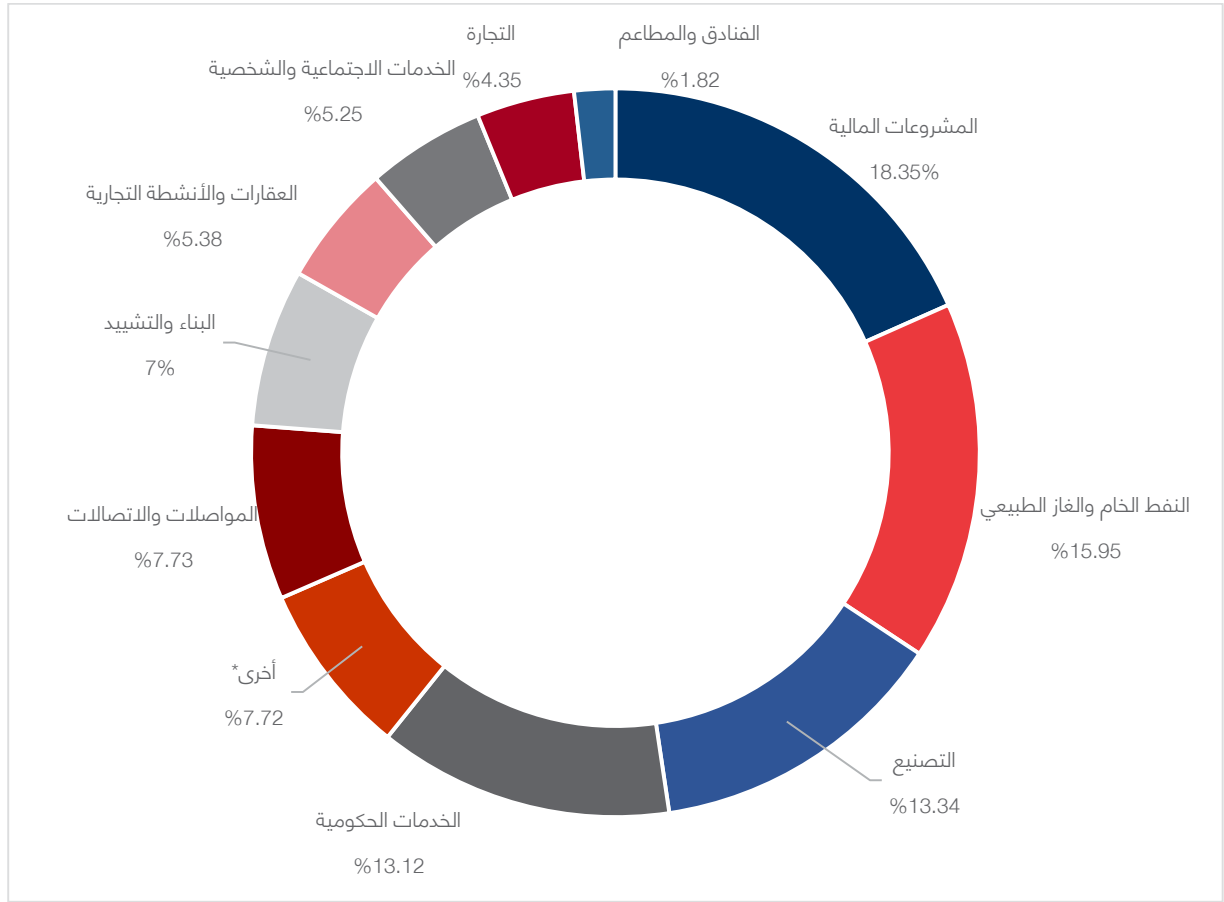
ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يعتبر قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 18.35%، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 15.95%، ثم قطاع التصنيع بنسبة 13.34%.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع للربع الرابع من عام 2023



المصدر: Information and e-Government Authority



الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على أعلى حصة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2023 بما يصل إلى 10,652 مليون دولار أمريكي، والذي يشكل 66% من إجمالي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين. وبلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في قطاع التصنيع حوالي 2204 مليون دولار أمريكي، أي 14% من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بالإضافة إلى ذلك، تم ضخ 5% من إجمالي قيمة التدفق في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والبالغة 738 مليون دولار أمريكي.

حصة القطاعات (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في 2023 (مليون دولار أمريكي)	القطاع
66%	10,652.19	المالية والتأمين
14%	2,203.97	الصناعة
5%	738.19	تجارة الجملة والتجزئة
4%	689.58	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
12%	1,915.77	أخرى
	16,199.70	المجموع

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain



مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.



لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).



سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.



تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



التكلفة السنوية لتشغيل أعمال التصنيع في البحرين أقل بنسبة 20-56% من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي.



بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم



المصدر: Bahrain EDB

اقتصاد المملكة العربية السعودية



يتميز اقتصاد المملكة بكونه أسرع للاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين في عام 2022، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 4.8%، وتراجع معدلات البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوياتها التاريخية، إذ انخفضت إلى 8%، علماً أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل وصلت إلى مستوى قياسي بلغ نحو 37% (من 18% عام 2017)، متجاوزة نسبة 30% المستهدفة ضمن رؤية السعودية 2030.

بلغت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الربع الرابع من عام 2023 أكثر من 13 مليار ريال سعودي، بارتفاع تجاوزت نسبته 16% مقارنة بالربع الثالث والذي بلغت قيمته نحو 11 مليار ريال سعودي.

ويُشار إلى أن المملكة العربية السعودية تشهد حالياً تسارعاً في وتيرة التحول الرقمي وزيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى إصلاحات في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري، واستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. حيث تعمل رؤية السعودية 2030 على تأسيس اقتصاد حيوي ومتنوع، وتطوير الصناعات الواعدة، وجذب الاستثمارات، وتوفير فرص النمو لرواد الأعمال وفرص العمل للأفراد.

المصادر: IMF – Ministry of Finance KSA – General Authority of Statistics



الناتج المحلي الإجمالي للسعودية

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.55% في عام 2024.

2025ت	2024ت	2023	2022	2021	المؤشرات الرئيسية
1,171	1,106	1,068	1,109	874	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)
5.97	2.55	-0.76	7.49	5.08	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)
34,295	33,040	32,530ت	34,454	28,396	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

توقعات

ت=

ملاحظة:

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

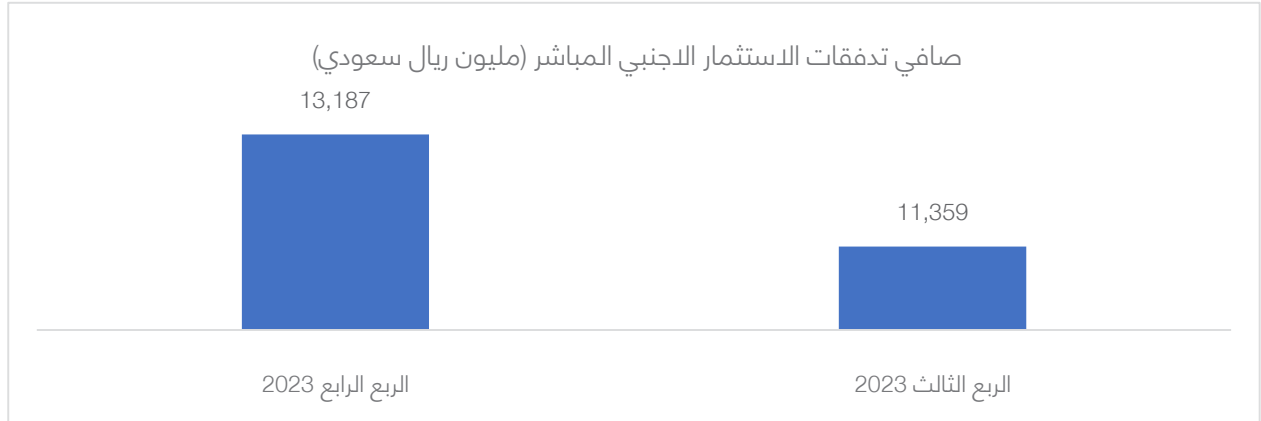
الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

بلغت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الربع الرابع من عام 2023 أكثر من 13 مليار ريال سعودي، بارتفاع تجاوزت نسبته 16% مقارنة بالربع الثالث والذي بلغت قيمته نحو 11 مليار ريال سعودي.

وتعرف صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفترة	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
المبلغ (مليون ريال سعودي)	11,359	13,187



المصدر: General Authority of Statistics



مزايا الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

- ❖ **حجم الاقتصاد:** يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية الثامن عشر على مستوى العالم والأول على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط، كما أنه مدعوم بنظام حكومي مستقر.
- ❖ **الموقع الاستراتيجي:** تقع المملكة العربية السعودية وسط ثلاث قارات، وهي ميزة توفر ما يصل إلى 10% من تكلفة التوزيع لأسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسواق شبه الجزيرة العربية.
- ❖ **الإصلاحات الرائدة:** المملكة العربية السعودية هي الدولة الأولى في مجال تطبيق الإصلاحات والتحسينات في العالم وفقاً لمجموعة البنك الدولي.
- ❖ **رعاية صحية عالية الجودة:** تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة رقم 26 على مستوى العالم من حيث جودة نظام الرعاية الصحية، وتتمتع بمرافق وخدمات عالمية المستوى.
- ❖ **سهولة الوصول:** أصبح بإمكان الزوار من 51 دولة الآن الحصول على تأشيرات إلكترونية عبر الإنترنت في أقل من ساعتين أو عند الوصول، مما يسهل زيارة المملكة وممارسة الأعمال التجارية فيها.
- ❖ **جودة الحياة:** يقوم التحول في جودة الحياة في المملكة العربية السعودية بتحفيز الطلب في السوق وزيادة إمكانات الاستثمار.
- ❖ **الاستثمار المالي:** تقدم المملكة العربية السعودية الميزة المالية المتمثلة في عدم وجود ضريبة دخل على الأفراد.

المصدر: Industrial Center - KSA

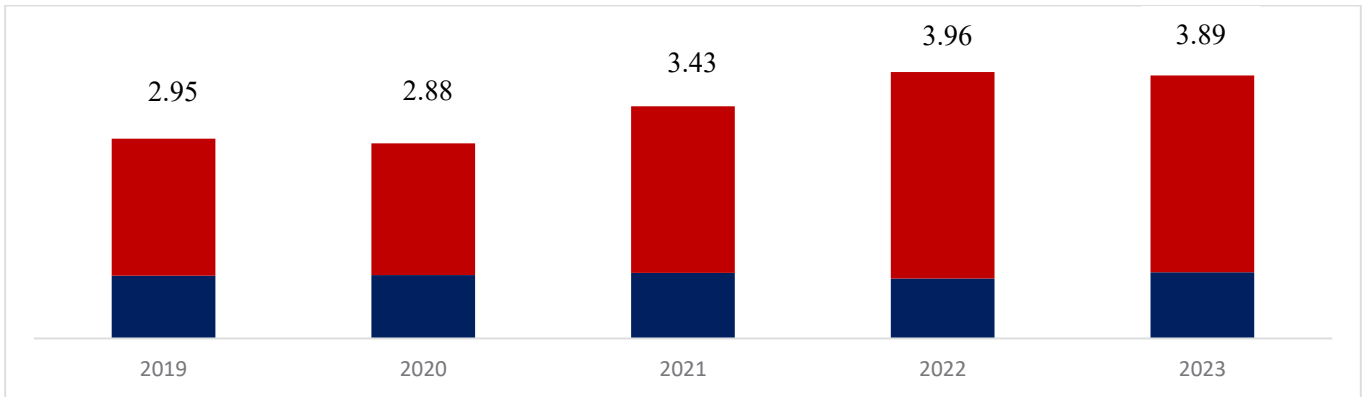


التجارة بين البحرين والمملكة العربية السعودية

ارتفع حجم التجارة بين البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 32% بين عامي 2019 و2023.

تعتبر المملكة العربية السعودية أحد أكبر الشركاء التجاريين للبحرين. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حجم التجارة بين المملكتين بنسبة 2% من عام 2019 إلى عام 2020، إلا أن حجم التجارة بين البحرين والمملكة العربية السعودية ارتفع بنسبة 19% من 2.9 مليار دولار في عام 2020 إلى 3.4 مليار دولار في عام 2021. وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت نسبة الواردات من المملكة العربية السعودية إلى البحرين بمقدار 5%، من 927 مليون دولار في عام 2019 إلى 976 مليون دولار في عام 2023. ومن ناحية أخرى، زادت نسبة الصادرات من البحرين إلى المملكة العربية السعودية بمقدار 44% خلال نفس الفترة. مما يجعل المملكة العربية السعودية أكبر شريك تصدير للبحرين وخامس أكبر شريك استيراد لها.

التبادل التجاري بين البحرين والمملكة العربية السعودية (مليون دولار أمريكي)





التجارة الثنائية بين البحرين والمملكة العربية السعودية

التغير السنوي بالنسبة المئوية	حجم التجارة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	السنة
-	2,954,201,869	1,100,691,553	2,027,446,711	926,755,158	2019
%2-	2,884,398,778	1,012,552,908	1,948,475,843	935,922,935	2020
%19	3,430,666,473	1,490,713,041	2,460,689,757	969,976,716	2021
%15	3,936,141,709	2,160,086,411	3,048,114,060	888,027,649	2022
%1-	3,889,877,144	1,937,768,220	2,913,822,682	976,054,462	2023

مستويات الشراكة التجارية بين البحرين والمملكة العربية السعودية

الصادرات	الواردات	السنة
1 st	4 th	2019
1 st	2 nd	2020
1 st	5 th	2021
1 st	7 th	2022
1 st	5 th	2023

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

أبرز الصادرات والواردات

واردات البحرين من المملكة العربية السعودية

شهدت 8 من أكبر 10 سلع من الواردات من المملكة العربية السعودية نمواً على أساس سنوي.

في عام 2023، كان أكبر منتج استوردته البحرين من المملكة العربية السعودية هو الألومنيوم الخام غير المخلوط، بقيمة 77 مليون دولار. وارتفعت قيمة الواردات من هذا المنتج بنسبة 809% مقارنة بالعام السابق، مشكلة ما نسبته 8% من إجمالي الواردات. بينما كان أكسيد الألومنيوم الآخر ثاني أبرز الواردات، والذي شكل نحو 3% من إجمالي الواردات ونما بنسبة 99% مقارنة بعام 2023. أما ثالث الواردات الرئيسية فكان السكر البلوري المكرر بقيمة 30 مليون دولار، ونما بنسبة 27% مقارنة بعام 2023 في العام السابق.

أهم السلع المستوردة من السعودية إلى البحرين في عام 2023			
السلعة	القيمة (USD)	الحصة (%)	النمو السنوي
1 الومنيوم خام ، غير مخلوط	77,308,776	8%	809%
2 اوكسيد الومنيوم اخر	30,414,780	3%	99%
3 سكر بلورى (شفاف) مكرر متفاوت النعومة	29,738,940	3%	27%
4 لحوم وأحشاء من ديوك أو دجاجات من جنس جالوس دوميستكوس :غير مقطعة ، طازجة أو مبردة (دجاج كامل طازج)	27,157,924	3%	4%
5 غيرها من أدوية، مهيأة للبيع بالتجزئة	25,308,488	3%	53%
6 قضبان وعيدان بشكل لفات غير منتظمة اللف ،من حديد او صلب مجلخه بالحراره بها بروزات	22,443,752	2%	-3%
7 زجاجات كبيرة (دمجانات) وقوارير، قناني، دوارق، وبرطمانات وأنايب	18,632,367	2%	29%
8 اسمنت بورتلاندى عادى	18,533,849	2%	-27%
9 حليب للايحتوي على سكر او اي مواد تحلية اخرى	17,626,358	2%	0.2%
10 مشروبات اخر غير غازية، محلاة تحتوي علي نكهة فواكة	14,066,753	1%	79%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

صادرات البحرين إلى المملكة العربية السعودية

شهدت 7 سلع من أكبر 10 صادرات من البحرين نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 3 منها.

صدرت البحرين ما قيمته 538 مليون دولار من خامات الحديد ومركزاتها المكتلة إلى المملكة العربية السعودية في عام 2023، مما يجعلها أكبر سلعة مصدرة، مشكلة 18% من إجمالي الصادرات في عام 2023. أما ثاني أكبر منتج رئيسي تم تصديره فكان خلائط الألومنيوم الخام، حيث شكل 13% من إجمالي الصادرات السنوية وشهد زيادة بنسبة 10% مقارنة بعام 2022. بينما كان ثالث أكبر منتج رئيسي تم تصديره هو منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0,25 بالمائة فاقل كربون بمقطع مستطيل، بنسبة 8% من إجمالي الصادرات وبزيادة تبلغ 6% مقارنة بعام 2022.

أهم السلع المصدرة من البحرين إلى السعودية في عام 2023

السلعة	القيمة (USD)	الحصة (%)	النمو السنوي
1 خامات حديد ومركزاتها المكتلة	538,317,837	18%	-22%
2 خلائط من الومنيوم خام	384,587,867	13%	10%
3 منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، 0,25 بالمائة فاقل كربون بمقطع مستطيل	237,796,042	8%	6%
4 جسور واجزاؤها للمنشآت من حديد صب أو حديد صلب	227,428,238	8%	33%
5 اجبان مصنعة او مطبوخة ، غير مبشورة ولا مسحوقة	213,047,689	7%	-5%
6 اسلاك من الومنيوم ، غير مخلوط ، يتجاوز مقاس عرضها 7 مم	212,505,241	7%	2%
7 بسكويت محلي	39,833,127	1%	13%
8 انابيب صلبه من بوليمرات كلوريد فنيل (P.V.C)	36,559,335	1%	-28%
9 محضرات لصناعة الليموناده او غيرها من المشروبات الخفيفة	35,824,956	1%	17%
10 غيره من اثاث خشبي	31,543,220	1%	95%

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

الفرص المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين والمملكة العربية السعودية، وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية.

يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفية المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى المملكة العربية السعودية

تتمثل أكبر إمكانات تصدير البحرين غير المستغلة إلى المملكة العربية السعودية في اسلام الألمنيوم، الجسور وأقسامها والجبن

السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة
1 أسلاك من ألومنيوم، غير مخلوط < 7 مم	92 مليون دولار أمريكي
2 الجسور وأقسام الجسور	88 مليون دولار أمريكي
3 الجبن المطبوخ	55 مليون دولار أمريكي
4 الملدنات المركبة للمطاط/البلاستيك	14 مليون دولار أمريكي
5 أنابيب صلبة من بوليمرات كلوريد الفينيل	11 مليون دولار أمريكي
6 أسلاك مجدولة ذات قلب فولاذي، من الألومنيوم	6.8 مليون دولار أمريكي
7 أسلاك مجدولة من الألومنيوم	6.4 مليون دولار أمريكي
8 أسلاك من سبائك ألومنيوم < 7 مم	6 مليون دولار أمريكي
9 سبائك الألومنيوم، غير مشغولة	3.8 مليون دولار أمريكي
10 زوايا وأشكال ومقاطع من الحديد/ الصلب، ملحومة	428 ألف دولار أمريكي



تعتبر أسلاك الألومنيوم، غير المخلوط < 7 مم، المنتج الأول الذي يتمتع بإمكانات تصدير غير مستغلة من البحرين إلى المملكة العربية السعودية، مع فجوة تصدير تبلغ 92 مليون دولار. يلي ذلك الجسور وأقسام الجسور بفجوة تصدير قدرها 88 مليون دولار. ويعتبر الجبن المطبوخ ثالث سلعة رئيسية بإمكانات تصدير غير مستغلة، حيث تبلغ إمكانات التصدير غير المستغلة منها 55 مليون دولار. وتشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى المملكة العربية السعودية الملدنات المركبة للمطاط والأنابيب الصلبة من بوليمرات كلوريد الفينيل.

إمكانات البحرين غير المستغلة للاستيراد من المملكة العربية السعودية

تتمثل أعلى إمكانات استيراد البحرين من المملكة العربية السعودية في الدواجن والمستحضرات النشطة سطحيًا ومستحضرات الغسيل لتجارة التجزئة والذهب الخام.

السلعة	إمكانات الاستيراد غير المستغلة
1 الدواجن، كاملة، طازجة	21 مليون دولار أمريكي
2 المستحضرات النشطة سطحيًا ومستحضرات الغسيل لتجارة التجزئة	19 مليون دولار أمريكي
3 الذهب الخام للأغراض غير نقدية	19 مليون دولار أمريكي
4 قضبان وعيدان من الحديد أو الصلب غير السبائكي	13 مليون دولار أمريكي
5 كلنكر الأسمنت	12 مليون دولار أمريكي
6 البولي إيثيلين، الثقيل النوعي >0,94، بأشكاله الأولية	9.9 مليون دولار أمريكي
7 ألومنيوم، غير مخلوط، خام	9.8 مليون دولار أمريكي
8 البولي إيثيلين، الثقيل النوعي <=0,94، بأشكاله الأولية	9.2 مليون دولار أمريكي
9 المواد الصحية	9.2 مليون دولار أمريكي
10 الموصلات الكهربائية <=1.000 فولت	7.2 مليون دولار أمريكي



تعد الدواجن الكاملة والطازجة أعلى منتج بإمكانات استيراد غير مستغلة من المملكة العربية السعودية إلى البحرين، مع فجوة استيراد تبلغ 21 مليون دولار. تليها المستحضرات النشطة سطحيًا ومستحضرات الغسيل لتجارة التجزئة، والذهب الخام للأغراض غير النقدية بإمكانات استيراد غير مستغلة تبلغ 19 مليون دولار. بينما تعد قضبان وعيدان الحديد أو الصلب غير السبائكي ثالث أعلى منتج رئيسي بإمكانات استيراد غير مستغلة، مع وجود فجوة استيراد تبلغ 13 مليون دولار. وتشمل الواردات المحتملة الأخرى من المملكة العربية السعودية إلى البحرين الأدوات الصحية والموصلات الكهربائية.

المصدر: International Trade Center, 2022





قطاعات الاستثمار الواعدة في المملكة العربية السعودية

الزراعة والصناعات الغذائية

يعد قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية قطاعاً قوياً ومتوسعاً، مع تزايد الطلب محلياً ودولياً على منتجاته، وخاصة المأكولات البحرية والتمور والمنتجات الحلال. مع ما يقرب من 42 مليار دولار أمريكي من حجم صناعة الأغذية والمشروبات ومن المتوقع أن تتوسع بنسبة 3% سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، حيث تركز هذه الصناعة على نظام دعم قوي يلبي معايير الجودة العالية والاحتياجات الديناميكية للسوق المتنامية. كما اكتسبت المملكة العربية السعودية سمعة طيبة في إنتاج الأغذية الحلال فعلياً، مما يجعلها قادرة على قيادة سوق الأغذية الحلال العالمي، والذي تقدر قيمته حالياً بـ 1.3 تريليون دولار. ونظراً لهذه الخلفية في التميز وإمكانات النمو الكبيرة، يمثل قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية فرصة استثمارية واعدة.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المملكة العربية السعودية بعروض مغرية للقيمة في قطاع الصناعات الغذائية، كما يتضح من الطلب الضخم والمتوسع في السوق المحلية والإقليمية. ويعد العرض الاستثنائي للتمور في البلاد بمثابة أساس مثالي للشركات الموجهة نحو التصدير. علاوة على ذلك، تضمن مواردها البحرية الواسعة صيد كميات كبيرة ومستدامة من المأكولات البحرية. وتجعل كل هذه الميزات، مع النظام البيئي المتطور والإدارة الفعالة لسلسلة التوريد، من المملكة العربية السعودية موقعاً جذاباً لشركات إنتاج وتصدير الأغذية.

المصدر: Invest Saudi



الرعاية الصحية وعلوم الحياة

يمثل قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة العربية السعودية أحد أهم الفرص للاستثمارية في المملكة، حيث يمثل 60% من نفقات الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويظل هذا القطاع أحد الأولويات الرئيسية لحكومة المملكة العربية السعودية، التي تعمل بنشاط على تشجيع نمو مشاركة القطاع الخاص من خلال مختلف المبادرات، بما في ذلك الخصخصة وإدخال نماذج جديدة لتمويل الرعاية الصحية.

وكجزء من رؤية السعودية 2030، تلتزم الحكومة بتحسين جودة خدمات ومرافق الرعاية الصحية، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. تتضمن هذه الرؤية الإستراتيجية خطة طموحة لاستثمار أكثر من 65 مليار دولار لتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية في البلاد. كما تشمل الخطة إعادة تنظيم وخصخصة الخدمات الصحية والتأمين الصحي، وإنشاء 21 مجموعة صحية إقليمية، وتوسيع قدرات الصحة الإلكترونية في جميع أنحاء البلاد.

تهدف الحكومة إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في الرعاية الصحية من 40% إلى 65% بحلول عام 2030. وتستهدف هذه المبادرة الواسعة خصخصة 290 مستشفى و2300 مركز رعاية صحية أولية. حيث توجد العديد من الفرص للشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل الرعاية الأولية، وتشغيل المستشفيات، وتطوير المدن الطبية، وخدمات إعادة التأهيل، والرعاية طويلة الأجل، وخدمات المختبرات والأشعة، والرعاية المنزلية، والتأمين الصحي، وحلول الصحة الرقمية.

المصدر: Invest Saudi / Trade.gov



الطاقة

يمثل قطاع الطاقة Solid Energy في المملكة العربية السعودية حجر الزاوية في إطارها للاقتصادي، وهو مهياً لتحقيق نمو تحويلي مدفوع برؤية 2030. إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير أكثر من 50% من احتياجات المملكة من الطاقة من المصادر المتجددة، وتنشيط الطلب على تقنيات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر. وبدعم كبير من القطاعين الحكومي والخاص، تخطط المملكة العربية السعودية لتحقيق قدرة طاقة شمسية تبلغ 40 جيجاوات في عام 2030، مما يشير إلى زيادة في الطلب على وحدات الطاقة الشمسية، والذي من المتوقع أن ينمو بمعدل 55-60%. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى رفع حجم سوق حامل الطاقة الشمسية إلى 4.5 مليار دولار في عام 2030. وبفضل المبادرات للحد من انبعاثات الكربون وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية المتجددة، من المتوقع أن تفتح هذه التطورات فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي والمستدام.

المصدر: Invest Saudi / Saudi & Middle East Green Initiatives

الخدمات البيئية

يشهد قطاع الخدمات البيئية في المملكة العربية السعودية توسعاً سريعاً، مدفوعاً بتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة وتعزيز النشاط الصناعي. ولذا وضعت المملكة خطة طموحة لتعزيز قطاع الخدمات البيئية والاستفادة منه، مقدمة إطاراً تنظيمياً يخلق فرصاً تجارية جذابة عبر سلاسل القيمة في القطاع، ويضمن كذلك حماية حقوق المستثمرين والعملاء. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية إدارة المياه والنفايات، وهو عنصر محوري لهدف المملكة العربية السعودية المتمثل في تحقيق الاستدامة وتعزيز الاقتصاد الدائري الذي يجدد العناصر الغذائية للأرض ويعيد تدوير المواد المستردة ليعاد استخدامها في الصناعة مجددًا. ومن المتوقع أن يساهم القطاع بمبلغ 10 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي المحلي بينما يجذب 1.75 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر.



تماشيًا مع رؤية السعودية 2030، تشمل فرص الاستثمار المهمة تطوير وتشغيل وإدارة مرافق إدارة النفايات لحماية الصحة العامة والحفاظ على نظافة البيئة، إلى جانب استخدام المياه المعالجة في الزراعة والمجالات الأخرى ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، هناك آفاق كبيرة للاستثمار في إعادة تدوير النفايات واستخلاص المواد القابلة لإعادة الاستخدام عبر عمليات معالجة النفايات.

المصدر: Invest Saudi / Ministry of Investment (Saudi) / Trade.gov

الصناعة والتصنيع

تبرز المملكة العربية السعودية باعتبارها إحدى أسرع الاقتصادات الصناعية نموًا في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل النمو السنوي 7.5%. وتعد هذه الصناعة عنصرًا أساسيًا في التنوع الاقتصادي والتوطين وسياسة الخصخصة في المملكة، حيث تمثل ثالث أكبر مساهم غير نفطي في الاقتصاد السعودي. وتساهم العديد من العناصر الرئيسية في نجاح الصناعة التحويلية، بما في ذلك حجم السوق الكبير، ومرافق البحث والتطوير المتقدمة، والدعم الحكومي القوي، والبنية التحتية المعاصرة، والسياسات الصديقة للأعمال التجارية.

علاوة على ذلك، وضعت الدولة أهدافًا طموحة لتوسيع هذا القطاع، حيث تسعى إلى بناء 36 ألف مصنع جديد بحلول عام 2035. ومن المتوقع أن يولد هذا التوسع فرصًا استثمارية كبيرة بقيمة 267 مليار دولار من الفرص الاستثمارية، خاصة في صناعات الآلات والمعدات، بقيمة تقدر بـ 25.6 مليار دولارًا.

المصدر: Invest Saudi



الأدوية والتكنولوجيا الحيوية

يعد سوق الأدوية سوقاً كبيراً في المملكة العربية السعودية، إذ تبلغ قيمته 8.5 مليار دولار أمريكي، ويستحوذ على حصة قدرها 37% من سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تركز المملكة العربية السعودية على تعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير، بدءاً من الاكتشاف المبكر للأدوية وحتى التجارب السريرية، بهدف زيادة التصنيع المحلي وتأسيس المملكة العربية السعودية كمركز إقليمي رئيسي يعتمد على التصدير.

كما تستثمر المملكة العربية السعودية في تطوير بنية تحتية متينة للنظام البيئي الطبي الحيوي، والتي تشمل تكوين شركات متعددة القطاعات، وسن تشريعات مواتية، وتقديم حوافز تنافسية، وتوفير التمويل المستدام. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية تطوير البحوث السريرية، والطب الشخصي، والرعاية الصحية القائمة على القيمة، والذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأدوية، والإنتاج المحلي للمواد البيولوجية واللقاحات والعلاجات الخلوية والجينية. وتظهر فرص استثمارية كبيرة، لا سيما في تصنيع العلاجات الخلوية والجينية والمنتجات الصيدلانية الحيوية، والتي من المتوقع أن تشهد طلباً كبيراً بحلول عام 2030.

المصدر: Invest Saudi

الكيمائيات

تمتلك المملكة العربية السعودية أحد أكثر الصناعات الكيمائية تقدماً في العالم، معززة بعقود من الاستثمار التراكمي، ووضعت المملكة العربية السعودية أهدافاً طموحة في إطار رؤية 2030 لمضاعفة حجم هذا القطاع.



ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يتجاوز مستوى نمو المواد الكيميائية المتخصصة في المملكة العربية السعودية المتوسط الإقليمي، مع زيادة القدرة المخطط لها لتصل إلى 8.7 مليون طن سنويًا بحلول عام 2035 مما يمثل قفزة كبيرة عن المستويات الحالية. ويهدف هذا التوسع إلى إطلاق فرص استثمارية جديدة عبر سلسلة القيمة بأكملها. كما يستفيد المستثمرون في قطاع الكيماويات في المملكة العربية السعودية من بيئة تنافسية من حيث التكلفة مدعومة بنظام بيئي قوي يشمل جامعات رفيعة المستوى ومراكز بحث وتطوير وموردين وبنية تحتية وخدمات لوجستية عالمية المستوى. ويخلق نظام الدعم الشامل هذا بيئة جذابة لمزيد من الاستثمار والتطوير داخل الصناعة.

المصدر: Invest Saudi / Industrial Center

العقارات

يعد القطاع العقاري عنصراً هاماً في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تهدف إلى خلق مجتمع حيوي. وقد أدى الهدف الطموح المتمثل في تحقيق ملكية منازل بنسبة 70% بحلول عام 2030 إلى تعزيز جاذبية القطاع بشكل كبير، مع تفاني الحكومة في إشراك القطاع الخاص. وبحلول عام 2030، تم وضع خطط لتطوير 1.2 مليار متر مربع من المساحة المبنية وبناء 1.5 مليون وحدة سكنية. مع توقع نمو في التمويل العقاري من 75 مليون دولار في عام 2017 إلى 133 مليون دولار في عام 2026، حيث أن توسع القطاع مدعوم بأساسيات اقتصادية قوية.

المصدر: Invest Saudi / Saudi Real Estate Refinance Company (SRC)



الخدمات المالية

تمتلك المملكة العربية السعودية أحد أكثر قطاعات الخدمات المالية تقدماً وسيولة وكفاءة في العالم. وباعتباره عنصراً هاماً في رؤية 2030، من المتوقع أن يلعب قطاع الخدمات المالية دوراً متزايد الأهمية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير خيارات التمويل المختلفة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيع الادخار والاستثمار.

وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل إجمالي الطلب على الائتمان داخل المملكة إلى ما يقدر بنحو 1.3 تريليون دولار، مع توقع زيادة بنسبة 53% في حصة أصول أسواق رأس المال. ويؤكد هذا النمو الدور المحوري للقطاع في تسهيل الطموحات الاقتصادية للبلاد.

المصدر: Invest Saudi

النقل والخدمات اللوجستية

تتضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 استراتيجية تحويلية لقطاعي النقل والخدمات اللوجستية، بهدف جعل المملكة العربية السعودية مركزاً لوجستياً عالمياً محورياً. وفي عام 2021، التزمت الحكومة باستثمار 147 مليار دولار في هذه القطاعات بحلول عام 2030. وتركز الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي تم تقديمها في إطار هذه الرؤية على تعزيز جميع وسائل النقل ودمج التقنيات الرقمية لربط الموانئ والسكك الحديدية والطرق وطرق الشحن والخدمات الجوية بشكل شامل.

تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي مميز، وهي بمثابة بوابة مركزية لتوزيع البضائع عبر شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وشرق إفريقيا - وهو سوق يضم أكثر من 647 مليون مستهلك ويبلغ إجمالي الناتج المحلي به 2.41 تريليون دولار.

المصدر: Invest Saudi / Trade.gov



التعدين والمعادن

يتجاوز الطلب على المعادن والمعادن حاليًا الإنتاج المحلي في المملكة العربية السعودية، مما يوفر فرصًا كبيرة للاستثمار في مجال التعدين. ويعد هذا القطاع محورًا رئيسيًا لرؤية 2030، ويوفر إمكانيات استثمارية كبيرة، أبرزها الموارد الطبيعية الغنية التي تتمتع بها المملكة، والتي تقدر قيمتها المحتملة بـ 1.3 تريليون دولار، مع وجود 48 معدنًا مختلفًا متعرف عليه.

وتتعرض آفاق الاستثمار بشكل أكبر من خلال زيادة الطلب من الصناعات التي تعتمد على هذه الموارد، مثل الآلات الصناعية والمعدات الكهربائية وقطاعات السيارات. ولدعم هذا النمو وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، أعدت المملكة العربية السعودية خططاً تمويلية للتعدين مع خطط للاستثمار ما يصل إلى 15 مليار دولار في الأصول الدولية. كما أن قطاع التعدين والمعادن في المملكة العربية السعودية جذاب بشكل خاص للمستثمرين بسبب نقص المعروض في السوق المحلية، والمحاولات المكثفة لتعزيز الإنتاج الصناعي، ولقربه من أسواق التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصدر: Invest Saudi / Trade.gov



السياحة وجودة الحياة

تقود رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تحولات كبيرة في مختلف القطاعات، حيث يشهد قطاعا السياحة وجودة الحياة بعضًا من أبرز التغييرات. إذ أطلقت وزارة السياحة مؤخرًا برنامج إمكانات الاستثمار السياحي لتبسيط ممارسات الأعمال وتعزيز جاذبية القطاع للمستثمرين المحليين والدوليين. وتعد هذه المبادرة جزءًا مهمًا من استراتيجية المملكة العربية السعودية لتصبح مركزًا سياحيًا عالميًا.

وفي جهد تعاوني مع وزارة الاستثمار، أطلقت وزارة السياحة كذلك مبادرة إمكانات الاستثمار في قطاع الضيافة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المشهد الاجتماعي والاقتصادي من خلال إضافة ما يقارب 42 ألف غرفة فندقية وخلق حوالي 120 ألف فرصة عمل في الوجهات السياحية المستهدفة بحلول عام 2030. وتهدف إلى جذب استثمارات بقيمة حوالي 11 مليار دولار إلى قطاع الضيافة، والذي من المتوقع أن يساهم بحوالي 4.2 دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول عام 2030.

كما تتضمن المبادرة مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال. وتشمل هذه التدابير سهولة الوصول إلى الأراضي الحكومية بشروط ميسرة، وتبسيط عمليات تطوير المشاريع، ووضع الحلول المستهدفة لتحديات المستثمرين، والقوانين المنقحة لخفض التكاليف التشغيلية. وتهدف هذه الجهود إلى تحفيز النمو في قطاع السياحة.

المصدر: Invest Saudi / Saudi Press Agency



المعلومات وتقنية الاتصالات

لقطاع المعلومات وتقنية الاتصالات دور محوري في تعزيز النمو والابتكار وتنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. وكجزء لا يتجزأ من رؤية 2030، تهدف المملكة إلى التحول إلى مركز عالمي حديث وتنافسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع توقعات تشير إلى أن سوق مقدمي الخدمات السحابية سينمو من 5 مليارات دولار إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030.

وتشمل هذه الرؤية العديد من الفرص الاستثمارية مثل تطوير الإعلام الرقمي، وتوسيع الاتصالات، ورقمنة الدولة، وتعزيز الصناعات التقنية والذكية. ولتحقيق هذه الأهداف، قامت الحكومة السعودية بالتعاون مع القطاع الخاص لترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الإطار التنظيمي، لتشجيع الاستثمارات المبتكرة وإنشاء نظام بيئي داعم لرواد الأعمال والمواهب الرقمية.

المصدر: Invest Saudi

الطيران والدفاع

تعمل المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بواحد من أعلى النفقات العسكرية في العالم، على إصلاح قطاع الدفاع والأمن لديها لتوطين أكثر من 50% من إنفاقها العسكري بحلول عام 2030. وقد أدت التغييرات الأخيرة إلى تحديث القطاع، بما في ذلك القيام بإصلاحات كبيرة في مناح الأعمال مثل إنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية كهيئة تنظيمية، وتبسيط عملية الترخيص عبر الإنترنت، والسماح بملكية أجنبية بنسبة 100% في القطاع.

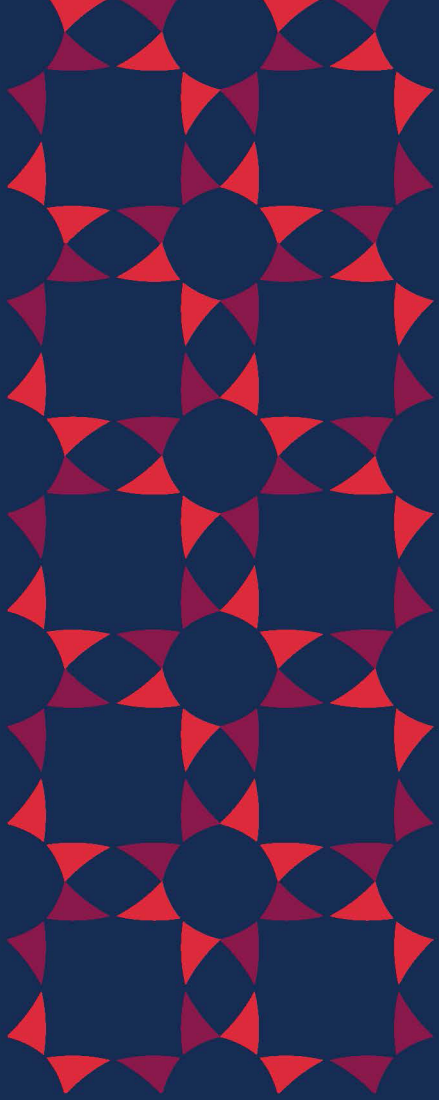
يوفر هذا التحول نحو التوطين فرصًا استثمارية واسعة النطاق تبلغ قيمتها مليارات الدولارات لكل من المستثمرين المحليين والدوليين، بما في ذلك الشركات المصنعة للمعدات الأصلية العالمية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: Invest Saudi



الخاتمة

تعد المملكة العربية السعودية خامس أكبر شريك استيراد للبحرين وأكبر شريك تصدير، والعلاقات الثنائية التي تربط البلدين قوية. ارتفع حجم التجارة بين البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 32% بين عامي 2019 و2023. وهناك إمكانية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال المزيد من الاستثمار والتعاون في القطاعات الرئيسية الواعدة.



غرفة البحرين BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كمأ ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العربية للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، وبشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .